ورسوله في ايصالها اليهم ومن الله ارجو ان اكون ممن أيد بتاييد الله سبحانه فتأيد بتقوية له اياه و بعد التأييد ايد غيره بان يجعله مستعدا للتأييد الالهي بحسن الارشاد وقيد بالشرع المحمدي المطهر وتقيد به وقيد غيره به وحشرنا في زمرته الفائزين لمتابعته بالسعادة العظمى والدرجة العليا في الآخرة كما جعلنا من امته التابعين له في الدنيا فاول ما القاه المالك الحق مطلقا او باعتبار ظهوره وتجليه في الصورة المحمدية على العبد المملوك له اراد به نفسه رضي الله عنه عبر عن الملقي بالمالك وعن الملقى اليه بالعبد اشارة الى انه تعالى مالك آمر وهو مملوك مأمور والمملوك المأمور في امتثال ما امر به معذور من ذلك اي من كتاب فصوص الحكم

فص حكمة الهية في كلمة آدمية

فص الشيء خلاصته وزبدته وفص الخاتم ما يزين به الخاتم ويكتب عليه اسم صاحبه قال ابن السكيت كل ملتقى عظمين فهو فص والحكمة هي العلم بحقائق الاشياء واوصافها واحكامها على ما هي عليه وبالاقوال والافعال الارادية على وجه يقتضي سدادها والالهية اسم مرتبة جامعة لمراتب الاسماء والصفات كلها ففص الحكمة الالهية عبارة عن خلاصة العلوم والمعارف المتعلقة بالمرتبة الالهية او عبارة عن محل ينتقش بها وهو قلب الانسان الكامل فان الفص كما انه قد انطوى على قوسي حلقة الخاتم وانطبق على احديتهما جمعهما [في الهامش: جمعهما] وكما انه يختم بما ينطبع فيه من الصور ويعرب عن كليتها وكما انه تابع لقالبه من التربيع والتثليث والتدوير وغيرها ومستتبع لما يرد عليه كذلك قلب الانسان الكامل له الانطواء على قوسي الوجوب والامكان والانطباق على احدية جمعهما وله ان يعرب عما فيه من صور الحقائق وينبئ عن احدية جمعها وكذلك له صورة تابعة لمزاج الشخص كما ان له ان يستتبع تجلي الحق ويصوره بصورته على ما نص عليه الشيخ رضي الله عنه في الفص الشعيبي ولا يبعد ان يجعل الفص عبارة عن احدية جمع تلك العلوم والمعارف بناء على ان احدية جمع الاشياء زبدتها وخلاصتها او على ان الفص الذي هو ملتقى قوسي حلقة الخاتم او ملتقى كل عظمين بمنزلة احدية [في الهامش: جمعهما] والمراد بالكلمة في كل موضع من هذا الكتاب عين النبي المذكور فيه من حيث خصوصيته وحظه المتعين له ولامته من الحق سبحانه فالحاصل ان اول ما القاه المالك عليه خلاصة علوم ومعارف متعلقة بالمرتبة الالهية متحققة في كلمة آدمية او خلاصة تلك العلوم والمعارف او المحل القابل لها او احدية جمعها متحققة في كلمة آدمية وانما خصت الحكمة الالهية بالكلمة الآدمية [في الهامش: بالكلمة] فانها كما كانت المرتبة الالهية عبارة عن احدية جمع الاسماء الالهية كذلك كانت الكلمة الآدمية عبارة عن احدية جمع مظاهرها فناسب ان تخص بها لما شاء الحق سبحانه بمشيئته الازلية التي هي الاختيار الثابت له سبحانه وليس اختياره سبحانه على النحو المتصور من اختيار الخلق الذي هو تردد واقع بين امرين كل منهما ممكن الوقوع عنده

فيترجح احدهما لمزيد فائدة ومصلحة لان هذا مستنكر في حقه سبحانه اذ لا يصح له التردد ولا امكان حكمين مختلفين بل لا يمكن غير ما هو المعلوم المراد في نفسه فان قلت فكيف يصح قولهم ان شاء اوجد العالم وان لم يشأ لم يوجد قلت صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم او امكانه فقوله ان لم يشأ غير صادق بل غير ممكن فان قلت قد قال بعضهم في قوله [في الهامش: أي وهو محقق الفرغاني في شرح التائية] ألم تر الى ربك كيف مد الظل اي ظل التكوين على المكونات ولو شاء لجعله ساكنا ولم يمده فان الحق لو لم يشأ ايجاد العالم لم يظهر وكان له ان لا يشاء فلا يظهر قلت هذا انما هو لنفي الايجاب المتوهم للعقول الضعيفة واما باعتبار ذاته سبحانه باعتبار ذاته من حيث غني عن العالمين فاذا نظر العقل الى غناه وعدم اقتضائه لذاته احد المتقابلات حكم بان له ان لا يشاء وجود العالم فلم يظهر العالم واما اذا نظر الى علمه الشامل حكم بعدم مشيئته بل بعدم امكانها من حيث اسماؤه كلها الحسنى اي المنتهية في بلوغها الى مرتبة الكمال وترتب آثارها عليها التي لا يبلغها الاحصاء والعد من حيث جزئياتها وان كانت كلياتها منحصرة في تسعة وتسعين او الف وواحد وانما قيد بالحيثية لان ذات الحق سبحانه باعتبار اطلاقها لها مرتبة الغني عن العالمين ليس لنسبة اقتضاء شيء من العالم ومشيئته اليها اولى من نسبة عدمهما وباعتبار تقيدها ببعض الاسماء لا يقتضي المظهر الجامع بل ما يكون مظهرا له فقط فاقتضاؤها المظهر الجامع لا يكون الا من حيث جميع اسمائها الحسنى فلهذا قيد المشيئة بهذه الحيثية ان يرى اعيانها اي الاعيان الثابتة المتمايزة بعضها عن بعض في العقل التعقل وذلك باعتبار مرتبة الواحدية وان شئت قلت ان يرى عينه المتحدة الغير المتميزة فيها اسم عن اسم وذلك باعتبار مرتبة الاحدية ويمكن ان يقال بجواز العبارتين انما هو بالنسبة الى المرتبة الواحدية فان للاسماء فيها اعتبارين احدهما اعتبار وحدة الذات وثانيهما اعتبار كثرة النسب والاعتبارات فالعبارة الاولى بملاحظة الاعتبار الثاني والثانية بملاحظة الاول في كون جامع اي مكون جامع وحداني يظهر فيه كل اسم وشأن وصفة بصورة الجميع ووصفه وحكمه بحيث يضاهي الشأن الكلي الذي هو التعين الاول وهذه الجمعية انما تكون بامرين احدهما الاشتمال على الاسماء كلها بحيث لا يشذ شيء منها وثانيهما صلاحية مظهريته لها كلها فان مجرد الاشتمال لا يستلزم صلاحية المظهرية والا لكان كل موجود مظهرا جامعا والى الاول اشار بقوله يحصر الامر اي امر الاسماء كلها وعلله بقوله لكونه متصفا بالوجود لان اتصافه بالوجود انما يكون بتجلي الوجود الحق فيه باحدية جمع جميع شؤونه واسمائه والى الثاني بما عطف عليه اعني قوله ويظهر به اي بالكون الجامع سره اي سر الحق وهو اسماؤه المستجنة في غيب ذاته اليه اي الى الحق سبحانه ويحتمل ان يكون قوله يظهر به بالنصب عطفا على يرى ويكون قوله لكونه موجودا استطرادية لبيان انه علة مصححة للرؤية فان الشيء ما لم يكن موجودا لم يصح